نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٦
قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي

المادة١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠١٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به بعد ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة٢- يعدل القانون الأصلي على النحو التالي :-
أولا: بإلغاء عنوانه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي :-

قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧
قانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها.

ثانيا: بإلغاء اسمه الوارد في المادة (١) منه والاستعاضة عنه بما يلي:-

(قانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها لسنة٢٠٠٧)

المادة٣- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :
اولاً: بإضافة عبارة (أو كليات جامعية) بعد كلمة (جامعات) الواردة في المعنى المخصص لتعريف (مؤسسات التعليم العالي) .

ثانياً: بإضافة عبارة (وضمان جودتها) بعد عبارة (التعليم العالي) الواردة في المعنى المخصص لتعريف (الهيئة) الوارد فيها وفي أي تشريع آخر.

المادة٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وضمان جودتها) بعد عبارة (التعليم العالي) الواردة فيها .

المادة٥- يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة٤-

تهدف الهيئة إلى:-

أ- تحسين نوعية التعليم العالي في المملكة وضمان جودة مخرجاته باستخدام معايير قياس تتوافق مع المعايير الدولية.

ب- تحفيز مؤسسات التعليم العالي على الانفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي المميزة وهيئات الاعتماد وضبط الجودة الدولية .

ج- تحفيز مؤسسات التعليم العالي على إدامة تميزها في مواجهة التحديات للوصول إلى مستوى عالٍ من التنافسية ونقل المعرفة وبناء القدرات.

د- تبني الريادة والتميز والإبداع ضمن مفهوم تشاركي بين القطاعين العام والخاص لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

هـ- نشر ثقافة الجودة وترسيخ قيمها وتطوير ممارسة الأنشطة الخاصة بها.

المادة٦- تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وضمان جودتها) بعد عبارة (اعتماد مؤسسات التعليم العالي) الواردة في الفقرة (أ) منها.

المادة٧- تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
أولا: بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
أ- وضع معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وضمان جودتها وتصنيفها ومراجعتها دورياً.
ثانيا: بإضافة عبارة (والتصنيف) الى آخر الفقرة (ب) منها.
ثالثا: بإضافة عبارة (وضمان جودة مخرجاته) الى آخر الفقرة (هـ) منها .
رابعا: بإضافة عبارة (وشهادات ضمان الجودة والتصنيف) بعد عبارة (والمتابعة السنوية) الواردة في الفقرة (ح) منها .
خامسا: بإضافة الفقرات (ك) و(ل) و(م) اليها بالنصوص التالية :-
ك- إنشاء أي مراكز لها علاقة بعمل الهيئة تحدد مهامها وسائر الشؤون المتعلقة بها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.
ل - منح شهادة ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي على مستوى المؤسسة وعلى مستوى البرامج الاكاديمية.
م- اعتماد مؤسسات التعليم العالي غير الأردنية خارج المملكة اعتماداً عاماً وخاصاً بناء على طلبها ومنحها شهادة ضمان جودة على مستوى المؤسسة وعلى مستوى البرامج الأكاديمية وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.
سادسا: بإعادة ترقيم الفقرات من (ك) الى (م) الواردة فيها لتصبح من (ن) الى (ع) منها على التوالي .

المادة٨- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
أولا: بإضافة عبارة (والتصنيف وأي خدمات أخرى تقدمها الهيئة لمؤسسات التعليم العالي داخل المملكة أو خارجها) الى آخر البند (١) منها .

ثانيا: بإضافة البند (٥) اليها بالنص التالي :-
٥- الغرامات التي يتم تحصيلها من مؤسسات التعليم العالي وفقا لأحكام هذا القانون.

٢٠١٦/٣/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية وشؤون المغتربين
"محمد ناصر" سامي جودة

نائب رئيس الوزراء
ووزير التربية والتعليم
الدكتور محمد محمود الذنيبات

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الدكتور عبد الله النسور

وزير
التخطيط والتعاون الدولي
عماد نجيب فاخوري

وزير
الزراعة
الدكتور عاكف الزعبي

وزير
المياه والري
الدكتور حازم الناصر

وزير
الداخلية
سلامة حماد

وزير
العمل
الدكتور نضال مرضي القطامين

وزير
السياحة والآثار
نايف حميدي الفايز

وزير
تطوير القطاع العام
الدكتور خليف الخوالدة

وزير
البيئة
الدكتور طاهر الشخشير

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
الدكتور ابراهيم سيف

وزير
الشؤون البلدية
المهندس وليد المصري

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور أحمد زيادات

وزير
الاشغال العامة والاسكان
المهندس سامي هلسه

وزير
التنمية الاجتماعية
ريم ممدوح أبو حسان

وزير
دولة لشؤون الاعلام
الدكتور محمد حسين المومني

وزير
دولة
الدكتور سلامة النعيمات

وزير
الصحة
الدكتور علي النحلة حياصات

وزير
العدل
الدكتور بسام سمير التلهوني

وزير الصناعة
والتجارة والتموين
مها عبدالرحيم علي

وزير
الثقافة
الدكتورة لانا محمد مامكغ

وزير الشؤون
السياسية والبرلمانية
الدكتور خالد الكلالدة

وزير الأوقاف
والشؤون والمقدسات الاسلامية
الدكتور هايل عبد الحفيظ داود

وزير
النقل
أيمن عبد الكريم حتاحت

وزير
المالية
عمر زهير ملحس

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
مجد شويكة

وزير التعليم
العالي والبحث العلمي
الدكتور لبيب خضرا